أي مثل قام زيد المشتقة في كون كل منها دالا على حدث وذات ونسبة هي التي
لتغ وحالتها قوله وأما النسبة فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لأنها غير ملحوظة أي
بالذات بل بالتبع لتغ وحال الحدث والذات والمحكوم عليه وبه لابد أن يكون قصدا أي
لا لأن صحة الحكم على الشيء وبه فرع قصده قوله فإن قلت ما ذكرته معارض لما
ليل صحة الحكم هي أن يلاحظ من كون النسبة تامة مفردة وإن دل على ما هو فاعل لا كم
عندنا ما يتبعه وهو مخالف لما اتفق عليه من أن قام أبوه في زيد قام أبوه مجموع
الفعل والفاعل مع محكوما به وما وقع خلافه ما اتفق عليه دل كل على عالم بالأصل
قوله أجيب بأن المقصود هنا حاصل الجواب منع صغرى المعارضة وهو
إنا لا نسلم أن ما علمه مخالف لما اتفق عليه النحاة مستند لأن المقصود هنا حكم
واحد لا حكمان بل أن يكون أحدهما محكوما به على الآخر قوله لا كم عليه أن
يقول بل المقصود المفهوم أن المقصود إنما هو واحد وأن المفهوم كلاهما شيء
يرد عليه قوله بل المقصود الأصلي الخ قوله وأورد عليه أن ضارب بجد وعليه
هذا الحد أي بجمع وعليه حد الفعل اصطلاحا أما أولا فلأنا هو ليس اصطلحوا
اصطلحوا على أن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في غيره وذلك يقتضي بأن
زمان الحال جزء مفهومه وهو أحد الأزمنة الثلاثة وأما الثاني فلأنه إذا
استعمل في أحد الأزمنة الثلاثة بالقرينة بجمع وعليه حد الفعل يحتاج في
رفعه إلى كلفة بخلاف ما يجيء من تفسيره الخ في هذه الرسالة قوله أي مما
سبق من التفسير ولو نقديم التعميم على يصح ليلا يقع الفصل بين معموليه
بلا حاجة قوله فلا يعرف إلا ويرد الخ أي إنما يندفع علم الجنس في التفسير فكيف
يصير منشأ للفرق بين اسم الجنس وعلمه فلا يعرف ويرد نسبة الفرق
بالفرق إلى التفسير قوله وهو أن الفرق الخ فظاهره بيان لما يتوهم أن الكلام
وليس بوارد لأن المراد بل الكلام أن يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية
من حيث التعيين يغني عن ذكرها في التفسير فكأنه ذكر فيها وبني الفرق عليه
وحينئذ يكون قوله إن علم الجنس الخ نسبتها على هذا لأخر يغني أن تخصيص
الفرق بينه وبين اسم الجنس بأحد معنييه تحكم لأن الفرق الذي ذكره حاصل
صل بين اسم

بين اسم الجنس بمعنييه وعلم الجنس على ما هو الحق قوله وهو معين فيريد به وقع ما
يتوهم من ظاهر قوله وضع لغير معين ونهوان الوضع يستدعي تعيين الموضوع له عند الواضع
بوجه يتميز عن غيره لتبعيض وضع اللفظ له فمراده الوضع لغير معين وحاصل
الدفع أن التعيين معتبر في الموضوع له في نفس الأمر به يتوصل إلى الوضع
اللفظ له إنما أن ذلك التعيين بحيث مجردة وسيلة في وضع اسم الجنس لا جزء معناه
مع خلاف علم الجنس فإنه جزء أيضا قوله دل لا يثبتان لشيء كلمة بل للترقي
أي لا يثبتان لشيء كما لا يثبت شيء لهما وإنما أهمله الخ واقتصر على أحدهما لأنه
مع ثبوت الفعلي للغير ليس على الإطلاق ولما يشير إليه في التنبيه الثاني عشر بإيضاح
هذا مخصوص بالمشتق لأن النسبة فيه لم قوله إليها النفس فصلا قوله الموضوعة
هي لها صفة لمعانيها جارية على غير من هي له ولذا أبرز الضمير والصواب ذكرها
ليشمل الحكم جميع معانيها الحقيقية والمجازية على ما يجري عليه قوله بنفسها الآن
الآن يقال بعد الوضع قوله ومن قال من مبتدأ متضمن لمعنى الشرط وقوله هو مبتدأ
خبره محذوف ويدل عليه اسم الذي هو خبر من المعطوف عليه من قبيل نحن بما عندنا وأنت
بما عندك راض قوله مثلا الأولى هنا لأن الذي كونه من الصور المشار إليها تلك
هو لغة هي من لا غير فلا وجه لذكر مثلا قوله الدال على التعدد وجعله فيه المابعد
لا يخلو عن شوب قياس وقوله لمعان متعلق بموضوعة ولا بنفسها متعلق بوضع
الألفاظ وقوله بحيث كلمة مجازات مع شرطها وجزائها بمعنى الخ عليها الخ خبر عن المنفصل المتضمن
لمعنى الشرط هذا لأكثر النسخ التي وقفنا عليها غير قوله وحيث بالواو وبالفاء أنه
في الأصل بالفاء وأما بالواو فمن تغيير الخ واعلم أن هذا القائل هو العلامة
التفتازاني وقد افتخر بهذا القول الفاضل الأشرا بأبي حيث ذكر في شرح الوضع
الضمني أن الواضع حيث قال عينت ضرب للمعنى الفلاني فقد ذكر ضرب وأراد نفسه
وبتلك الإرادة صار متعينا لنفسه وفي ضمن وضعه لمعناه عينه لنفسه وزده المغتصم
بلطف الخوارزمي لدفع هذه بأنه مختار لما يدل عليه كلامه في كثير من المواضع فقال
وفيه نظر لأنه يلزم أن لا يكون الموضوع بالوضع النوعي موضوعا لنفسه إذ لم يقع
إطلاقه وإرادة نفسه حين الوضع فلا يكون وضع حينئذ موضوعا بالوضع الضمني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1